

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو مقدم إلى المجلس باعتباره التقرير القطري الثاني عن حالة الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار. ويغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وهو يتبع تقرير الأول (S/2006/835) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة الصادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/7).

ويشدّد التقرير على أن حالة انعدام الأمن السائدة في كوت ديفوار والانهيار العام في القانون والنظام وإقامة العدل، قد أدت إلى وجود بيئة اجتماعية تُنتهك فيها أبسط الحقوق الأساسية للطفل، بما في ذلك العنف ضد الأطفال على صعيد المجتمع بدرجة مثيرة للقلق. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه توجد ثقافة راسخة للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ومن بين الفئات الست للانتهاكات الجسيمة المشمولة بهذا التقرير، يثير الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال القلق بشكل خاص. ويشدّد التقرير على مسؤولية طرفي الصراع في كوت ديفوار عن التصدي للانتهاكات في سياق مسؤوليتهما عن صون الأمن في الأراضي التي يسيطر عليها كل منهما.

ويقر التقرير بإحراز تقدم ملحوظ في الحوار بين طرفي الصراع، وبتنفيذهما خطط العمل من أجل إنهاء إلحاق الأطفال بقواتهما المسلحة. كما يورد آخر تطورات ما أُحرز من تقدم في تعزيز نظام رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها، ويعرض أوجه التصدي البرنامجية للانتهاكات. ويقدم التقرير عدداً من التوصيات بما فيها توصيات تتعلق بالنظر بشكل منهجي في المسائل التي تهم الأطفال في كامل عملية تنفيذ اتفاق واغادوغو للسلام وفي



مرحلي الإنعاش والتعمير بعد انتهاء الصراع. كما يوصي بإعداد خطة عمل وطنية ترمي إلى التصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال، وبقدر أكبر من الالتزام والإجراءات من قبل السلطات المعنية من أجل إصلاح حالة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال عن طريق إجراء تحقيقات صارمة وحسنة التوقيت في تلك الجرائم ومحاكمة مرتكبيها.

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ويتبع تقرير الأول عن حالة الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار (S/2006/835) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة الصادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/7). ويركز التقرير على ست فئات للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال، وهي: (أ) تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة؛ (ب) اغتصاب الأطفال وغيره من أشكال العنف الجنسي ضدهم؛ (ج) قتل الأطفال وتشويههم؛ (د) اختطاف الأطفال؛ (هـ) مهاجمة المدارس أو المستشفيات؛ (و) منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. ويُظهر التقرير التقدم المحرز في الحوار مع طرفي الصراع من أجل التوصل إلى تنفيذ كامل لخطط العمل الرامية إلى إنهاء استخدام الأطفال في القوات والجماعات المسلحة. كما يقدم استعراضاً مستكملاً عما أُحرز من تقدم في تعزيز نظام الرصد والإبلاغ، ويعرض أوجه التصدي البرنامجية للانتهاكات دعماً للأطفال المتضررين في كوت ديفوار.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في كوت ديفوار

٢ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وجّه رئيس كوت ديفوار لوران غباغبو نداء لإجراء حوار مباشر مع قيادة القوى الجديدة من أجل تسوية الصراع الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأسفر قبول الأمين العام للقوى الجديدة السيد غيوم سورو الحوار، عن توقيع اتفاق واغادوغو للسلام في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧. ومنح الاتفاق عملية السلام زخماً جديداً. فهو يسعى إلى تسوية الصراع عن طريق دمج القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنيتين من خلال مركز قيادة متكامل، وإلى الاستعاضة عن "منطقة الثقة" بـ "خط أخضر" يُحدّد بنقاط مراقبة تابعة للأمم المتحدة يتم خفضها تدريجياً. كما ينص الاتفاق على إعادة إنشاء إدارة الدولة في كافة أنحاء البلد؛ وحل الميليشيات؛ ونزع سلاح المقاتلين وإحاقهم ببرامج للخدمة العامة؛ وإنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة من أجل تنفيذ هذه المهام، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية جديدة. ومن المتوخى أن يكتمل تنفيذ الاتفاق بحلول ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، على أن يتبعه تنظيم انتخابات رئاسية. وبموجب اتفاق تكميلي وُقِع في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، عيّن الرئيس غباغبو غيوم سورو رئيساً جديداً للوزراء؛ وسيبقى السيد سورو في منصبه حتى موعد إجراء الانتخابات الرئاسية. إلا أن اتفاق واغادوغو لا يحدد جدولاً زمنياً للانتخابات.

٣ - وللأسف، تعرض تنفيذ اتفاق واغادغو للسلام لانتكاسات عدة، من بينها محاولة اغتيال رئيس الوزراء سورو في بواكيه في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وحالات التأخير في عملية تحديد الهويات وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والصدع المتنامي فيما بين أحزاب المعارضة الرئيسية، والمناخ العدائي تجاه القوات المحايدة، وإعادة النشر غير الفعالة للإدارة بما في ذلك حكام المقاطعات والقضاة، وعدم القدرة على الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة في الاتفاق. ولا تزال التوترات الطائفية التي لم تبحر تسويتها، ولا سيما في غرب البلاد، والتي تُفاقمها المنازعات على الأرض والانتماءات السياسية المتعارضة، تشكل مصدرا رئيسيا للقلق. وأسفرت هذه التوترات عن تشريد جماعي لطوائف، بما في ذلك عددا كبيرا من الأطفال.

٤ - وعلى النحو المشار إليه في تقريرنا الأول عن الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار (S/2006/835)، يعد الأطفال من بين الذين يواصلون تحمل عبء الأزمة السياسية في البلد. فقد تأثروا بشدة بما لحق بالهياكل الأساسية والخدمات من دمار وتدهور، والذي تفاقم بسبب الفقر وانعدام الأمن ونقص التمويل والعمال المهرة من أجل تقديم الخدمات الأساسية. ويفقد العديد من الأطفال حياتهم كنتيجة للتدهور الحاد في الخدمات الصحية في معظم أنحاء البلد. وفي نهاية الأمر، فإن تسوية الصراع في الوقت المناسب يعد أمرا بالغ الأهمية لتأمين رفاه الأطفال في كوت ديفوار.

٥ - وبينما لا يورد اتفاق واغادغو للسلام إشارة مباشرة للأطفال أو حماية المدنيين، فإنه يجب على الأمم المتحدة الدعوة من أجل كفالة المراعاة الكاملة للقضايا المتعلقة بالأطفال طوال تنفيذ عملية السلام وفي مرحلتَي الإنعاش والتعمير بعد انتهاء الصراع، على نحو ما يطلبه صراحة مجلس الأمن في قراره ١٧٦٥ (٢٠٠٧) بشأن كوت ديفوار، وقراريه ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و١٥٣٩ (٢٠٠٤) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة.

٦ - وعدا الفئات الست للانتهاكات الجسيمة التي تشكل محور تركيز هذا التقرير، هناك تحديات عديدة أخرى تواجه تأمين حقوق الطفل في سياق أوسع نطاقا. وهي تشمل النقص الأساسي لإمكانية حصول ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ طفل على التعليم، والعدد المتزايد لحالات الأمراض المعدية، مثل التهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والملاريا، وسوء التغذية، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع عدد الأطفال اليتامى.

ثالثاً - حوادث الانتهاكات الجسيمة واتجاهاتها

٧ - لقد أدى اندلاع الصراع في عام ٢٠٠٢ إلى اندلاع القتال المتواصل لمدة أسبوعين بين قوات المتمردين والقوات الحكومية سقط خلالها العديد من الأطفال قتلى أو تعرضوا للتشويه أو اليُتم. كما كانت هناك أيام من القتال العنيف بين الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وفي الأغلب، اتسمت الحالة في كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٢ بحالات اندلاع متقطع للعنف الطائفي، ولا سيما في غرب البلد، توججه بالدرجة الأولى المنازعات على الأرض والانتماءات السياسية المتعارضة. وأسفرت حالة انعدام الأمن السائدة منذ عام ٢٠٠٢ والانهيار العام في القانون والنظام في أنحاء البلد والعجز في نظام إقامة العدل، ولا سيما في الشمال، عن وجود بيئة اجتماعية تُنتهك فيها أبسط الحقوق الأساسية للطفل، بما في ذلك العنف ضدهم على صعيد المجتمع بدرجة مثيرة للقلق. كما يستمر تواجد مناخ يسود فيه الإفلات من العقاب ولا سيما على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث تزايد في حوادث الاغتصاب المبلغ عنها، بينما انخفض عدد ما أُبلغ عنه من حوادث القتل والاختطاف. ولا توجد تقارير مؤكدة بوقوع هجمات على المدارس أو المستشفيات، أو منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. وبوجه عام، فإن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما الاغتصاب أو القتل أو الاختطاف، يرتكبها بصفة عامة مجرمون مدنيون قد يكون من بينهم عناصر خارجة عن السيطرة من الجماعات المسلحة ممن يستغلون البيئة غير الآمنة وغياب القانون والنظام. ولم ترد في تقرير الأحيار أية بلاغات مؤكدة عن انتهاكات ارتكبتها القوات أو الجماعات المسلحة.

٩ - ورغم أن الانتهاكات الجسيمة الميئة أدناه ارتكبت بالدرجة الأولى في سياق العنف السائد في المجتمع والحالة العامة لانعدام الأمن في كوت ديفوار عقب أسبوعين من القتال في عام ٢٠٠٢، فإن عبء التصدي للانتهاكات لا يزال يقع على عاتق طرفي الصراع في البلد في سياق مسؤوليتهما عن صون الأمن في الأراضي التي يسيطران عليها.

١٠ - وتشير الحوادث المحددة المذكورة أدناه إلى طابع واتجاه الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في كوت ديفوار.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ترد أدلة موثقة على تجنيد الأطفال واستخدامهم بشكل نشط من قبل الجماعات المسلحة. وأدى الحوار المنتظم مع طرفي الصراع، والاستقرار

التدريجي في الحالة السياسية والعسكرية، إلى انخفاض مطرد في إلحاق الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة. والجدير بالذكر أيضا أن الأمم المتحدة تمكنت من إجراء أعمال رصد وتحقق فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات خطة العمل بصورة منتظمة.

باء - العنف الجنسي

١٢ - رغم وقوع أغلبية أخطر حوادث العنف الجنسي خلال مصادمات عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، فإن الاغتصاب وغيره من حوادث العنف الجنسي الخطيرة ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات، لا تزال تقع بصورة متكررة مثيرة للقلق. وتحدث هذه الانتهاكات في جميع أنحاء البلد.

١٣ - ورغم التوصيات الموجهة إلى الحكومة والقوى الجديدة من أجل ضمان إجراء تحقيقات جديّة وفي الوقت المناسب في تلك الحوادث ومحاكمة مرتكبيها والواردة في تقريره السابق، لا يزال يلزم وجود قدر أكبر من الالتزام وبذل الجهود من أجل تصحيح ثقافة الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم. وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الجديدة حيث توقف عمل إدارة نظام العدالة منذ عام ٢٠٠٢، لم تعرض أي قضايا للاغتصاب. وفي تلك الأثناء، لم تجر محاكمات سوى لعدد قليل من الحالات التي أبلغت عنها الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم إجراء تحقيقات شاملة وحسنة التوقيت. وفضلا عن ذلك، فإن نقص الوعي لدى الضحايا بحقوقهن، والخوف من وصمة العار والتمييز في المجتمع، ومن الأعمال الانتقامية من الجناة، كثيرا ما يثبطوا الضحايا وأسرهن عن رفع دعاوى قضائية.

١٤ - وتعكس الأمثلة الإرشادية التالية طابع العنف الجنسي واتجاهه:

(أ) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، زُعم اختطاف فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاما واغتصابها على يد رجل في قرية بيويه في بونغولو. وأبلغ الدرك في دويكويه بالحادثة ليتولى التحقيق، ولكن لم يُتخذ أي إجراء؛

(ب) في ليلة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أُبلغ عن اغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما على يد مسلحين في قرية أووكي ندينو بالقرب من منطقة الثقة. ولم تُحدد هوية المهاجمين؛

(ج) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أفادت التقارير قيام مهاجم مجهول الهوية باغتصاب فتاتين صغيرتين في منطقة ريفية بالقرب من بواكيه. وفي نفس الشهر، أُبلغ عن حالة مماثلة في منطقة مان. ولم تُعرف هوية الجناة المزعومين؛

- (د) في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، زُعم أن اغتصاب في بواكيه مهاجما مجهول الهوية فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما ووضع حبلا حول عنقها تاركا ندوب به؛
- (هـ) في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، زُعم اغتصاب أربعة رجال فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما في بور بويه بأبيدجان. ولم تُعرف هوية الجناة. وأبلغ والد الطفلة عن الحادث في قسم شرطة بور بويه لإجراء التحقيق.

جيم - قتل الأطفال وتشويههم

١٥ - رغم انخفاض حالات القتل المبلغ عنها، فإن الأطفال لا يزالون يفقدون أرواحهم كنتيجة مباشرة للبيئة التي ينعدم فيها الأمن بشكل كبير ولاهتبار القانون والنظام والمؤسسات. ويبقى أكبر خطر فوري على حياة الأطفال التوترات والعنف بين الطوائف، مع وقوع الأطفال في غالب الأحيان وسط صدمات على هذا المستوى. والعديد من عمليات القتل لا تخضع للتحقيق، ونادرا ما يتم التعرف على هوية مرتكبيها. وغالبا ما تقترن عمليات القتل أيضا بانتهاكات أخرى من قبيل الاغتصاب.

١٦ - وتعكس الحالات التالية طبيعة قتل الأطفال والاتجاه الذي يسير فيه:

- (أ) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عُثر في ضواحي بواكيه على جثة فتاة عمرها ١٧ عاما، مع علامات تدل على أنها كانت أيضا ضحية للاغتصاب. ولم تعرف هوية الجاني/الجناة؛
- (ب) في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، تم التبليغ عن مقتل فتاة في السابعة عشرة من عمرها في ياموسوكرو. وألقي القبض على مشتبه فيه ذكر ووجه له اتهام، والقضية في انتظار المحاكمة.

دال - اختطاف الأطفال

١٧ - غالبا ما يقترن اختطاف الأطفال بالاتجار والبغاء القسري. ونظرا لانعدام الأمن السائد في جميع أنحاء البلد، وخاصة عدم وجود نظام إقامة العدل في الشمال، فإن الجناة غالبا ما يفلتون من العقاب. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ حكومة كوت ديفوار الاتفاق المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالأطفال والموقع من ١٠ بلدان في المنطقة دون الإقليمية في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وسيساعد تنفيذ الاتفاق على خفض عدد حالات الاختطاف لأغراض استغلال الأطفال في العمل وغيره من أشكال الاستغلال.

١٨ - وتعكس الحالات التالية اتجاهات اختطاف الأطفال:

(أ) في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أكدت الشرطة اختفاء ثلاثة أطفال في بواكيه: اختطاف طفل عمره ٩ أعوام وطفلين يبلغان من العمر ٥ و ٨ أعوام كانا مفقودين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. واجتمع وفد من الأمهات في وقت لاحق برئيس أركان الأمين العام للقوات الجديدة لإثارة المخاوف بشأن ادعاءات الاختطاف في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة. وردا على ذلك، وجهت القوات الجديدة نداء تلفزيونيا شجبت فيه اختطاف الأطفال وطلبت من أي شخص لديه معلومات ذات صلة بأن يبلغها إلى السلطات؛

(ب) في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أُبلغ عن اختطاف فتاة في كوماسي بأيدجان تبلغ من العمر ١١ عاما. وبعد ذلك بخمسة أيام، تلقت أم الفتاة مكالمة هاتفية مجهولة تؤكد الاختطاف. وتم إبلاغ الحادث إلى الشرطة في يوبوغون من أجل التحقيق؛

(ج) في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، جرى الإبلاغ في أوديين عن الاشتباه في اختطاف طفلين يبلغان من العمر ٤ و ٨ أعوام. وجرى بث المعلومات المتعلقة بهذه الحالة على الإذاعة المحلية وعثر على الطفلين في وقت لاحق وأعيدا لأسرتهم.

هاء - مهاجمة المدارس أو المستشفيات

١٩ - لم ترد تقارير مؤكدة عن مهاجمة أطراف في النزاع أو جماعات مسلحة لمدارس أو مستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تعتمد أطراف النزاع في أي حال من الأحوال إلى حرمان الأطفال بشكل منهجي من الحصول على المساعدات الإنسانية.

رابعا - متابعة التوصيات والحوار وتنفيذ خطط العمل

٢١ - لا تزال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف وغيرهما من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري تتعاون في تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأول عن حالة الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار (S/2006/835)، وما تلاها من استنتاجات وتوصيات للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/7). وفي هذا الصدد، أُحرز تقدم كبير في الحوار مع أطراف الصراع لوضع خطط عمل وتنفيذها لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة كما طلب ذلك مجلس الأمن في قراره ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراع المسلح.

وتنص خطط العمل هذه على تحديد هوية الأطفال، وتسليمهم إلى وكالات حماية الأطفال، واتخاذ تدابير لمنع المزيد من التجنيد والإلحاق، وترتيبات لوصول الأمم المتحدة لرصد الامتثال والتحقق منه.

٢٢ - وعملت الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع نظيراتها الوطنية، خاصة البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (أعيدت تسميته بالبرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧) لتحديد هوية الأطفال الملحقين بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم.

ألف - الحوار مع جماعات الميليشيات

٢٣ - ذكرت في تقرير السداس إلى مجلس الأمن عن الأطفال والصراع المسلح (A/61/529-S/2006/826 و Corr.1)، جماعات الميليشيات الأربع الرئيسية في غرب كوت ديفوار التي تستخدم الأطفال، وهي جبهة تحرير الغرب الكبير؛ والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار؛ والتحالف الوطني لشعب وي؛ والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وعقب إجراء حوار مع الأمم المتحدة، وتقدمت هذه الجماعات رسمياً بخطط عمل لإنهاء إلحاق الأطفال بقواتها إلى ممثلي الخاص في كوت ديفوار.

٢٤ - ومنذ ذلك الحين، عملت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن كثب مع هذه الجماعات لتنفيذ التزاماتها بموجب خطط العمل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد مستشار عملية الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل اجتماعاً مع الميليشيات تحت رعاية ممثلي البرنامج الوطني في أيدجان للاتفاق على طرائق التنفيذ، بما فيها تعيين الميليشيات لمنسقين لدعم العملية. وفي اجتماعات لاحقة عُقدت مع اليونيسيف، أكدت قيادة الجماعات من جديد التزامها وأوجزت احتياجاتها للدعم التقني من أجل التنفيذ الكامل لالتزاماتها.

٢٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بدأ المنسقون الذين عينتهم الميليشيا، بالتعاون مع البرنامج الوطني واليونيسيف، عملية للتعرف على هوية الأطفال الملحقين بقواتهم في غيغلو وتوليلو وبلوليكن وتاي وزاغني ودويكوي وبانغولو. وأدت العملية التي دامت ١٠ أيام إلى تسجيل ٢٠٤ أطفال، بمن فيهم ٨٤ فتاة، يتلقون جميعاً حالياً مساعدات عن طريق برامج اليونيسيف التي تضطلع الأمم المتحدة حالياً بأعمال الامتثال والرصد والتحقق.

٢٦ - وكانت هناك تحديات معينة في هذه العملية مع الميليشيات، نشأت أساساً عن كون الأطفال المقاتلين والملحقين بالميليشيات لا يقيمون دائماً في معسكرات ولكن عادة

ما يكونون متفرقين ويعيشون على أساس يومي داخل مجتمعاتهم المحلية وأسرههم. وتسبب ذلك على وجه الخصوص في جعل تحديد هوية الأطفال وإعادة إدماجهم عملية معقدة من الناحية التقنية و كثيفة الاستهلاك للموارد.

باء - الحوار مع قوات الدفاع والأمن - القوى الجديدة (القوات المسلحة للقوى الجديدة سابقا)

٢٧ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عقد مستشار حماية الأطفال التابع لعملية الأمم المتحدة اجتماعا في بواكيه مع قيادة قوات الدفاع والأمن - القوى الجديدة لكي يعمم عليهم تقرير السنوي عن الأطفال والصراع المسلح، بما في ذلك القائمة المرفقة للأطراف المنتهكة (S/2006/826-A/61/529 و Corr.1)، وتقرير عن حالة الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار (S/2006/835) واستنتاجات مجلس الأمن وتوصياته اللاحقة.

٢٨ - وقد عارضت قيادة قوات الدفاع والأمن - القوى الجديدة استمرار إدراج الجماعة في قائمة الأطراف المنتهكة، محتجة بأنها بذلت جهودا للامتثال لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). بما في ذلك إعداد خطة عمل لإنهاء إلحاق الأطفال بقواتها. وكررت القيادة التأكيد على موقفها من أنها لا تنتهج سياسة لتجنيد الأطفال، ورغم وجود بعض الأطفال حول معسكراتها حيث قد يتفاعلون مع المقاتلين وهم يبحثون عن مساعدة أساسية من قبيل الأغذية. وجددت القيادة التزامها بأن تنفذ تنفيذًا كاملاً التزاماتها بموجب خطة العمل، والتي تم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة ووجهت إلى ممثلي الخاص في كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٢٩ - وفي ٢٦ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قدمت قوات الدفاع والأمن - القوى الجديدة لليونيسيف رسالة طلبت فيها الدعم لاستكمال تنفيذ خطة العمل. وعلى إثر ذلك الطلب، جرى في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ توقيع اتفاق بين البرنامج الوطني واليونيسيف، وستقدم اليونيسيف بموجبه الدعم اللوجستي لتيسير تحديد هوية جميع الأطفال الذين لا يزالون ملحقين بالقوات وتسريحهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نقلت اليونيسيف الدعم المطلوب إلى البرنامج الوطني، وقد شمل ١٠ دراجات نارية الغرض منها تمكين منسقي القوات في مجال حماية الطفل من السفر إلى المناطق العسكرية المختلفة والتعرف على هوية الأطفال المتبقين. ويتمثل دور المنسق المعين في إطار خطة العمل في ما يلي: (أ) تقديم تدريب على حقوق الطفل وحمايته للقادة والجنود خاصة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم، تماشيا مع المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن حماية الأطفال الملحقين بقوات أو بجماعات مسلحة (مبادئ باريس)؛ (ب) تحديد هوية جميع الأطفال الملحقين بقوات الدفاع

والأمن - القوى الجديدة؛ (ج) تسريح جميع الأطفال الذين جرى التعرف على هويتهم وتسليمهم لليونيسيف.

٣٠ - وفي ١٤ آب/أغسطس، قدم قائد قوات الدفاع والأمن - القوى الجديدة لمثلي الخاص في كوت ديفوار تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ووضعها في صيغتها النهائية. وفي مرحلة التنفيذ الأخيرة، جرى التعرف على هوية ٨٥ طفلاً، بمن فيهم ٢٧ فتاة. ومن المتوقع أن يسرح هؤلاء الأطفال ويسلموا إلى اليونيسيف بحلول نهاية آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، هناك ١ ٢٠٠ طفل يستفيدون فعلاً من برامج اليونيسيف لإعادة الإدماج. ولا تزال الأمم المتحدة تتحقق من الامتثال، بما في ذلك رصد المناطق العسكرية الخاضعة للقوات بشكل منتظم.

٣١ - وتلبية لطلب اليونيسيف، قام منسوقو القوات أيضاً بتحديد هوية أطفال ضعفاء آخرين. بمن فيهم أطفال الشوارع واليتامى في مناطق تخضع لسيطرتهم. وفي المجموع، تم تحديد هوية ٣٢٥ طفلاً من أطفال الشوارع، بمن فيهم ١٣١ فتاة و ٣٠ يتيماً لمساعدتهم في إطار برامج اليونيسيف. واقترحت القوات أيضاً تنظيم دورات عمل بشأن موضوع حماية الأطفال بالاشتراك مع دوائر المساعدة الإنسانية من أجل معالجة أفضل لحالة الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

معالجة مسألة احتجاز الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة

٣٢ - كما هو مبين في تقرير السابغ بشأن حالة الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار (S/2006/835)، يظل أحد الشواغل الرئيسية متمثلاً في غياب نظام إقامة العدل في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، دخلت عملية الأمم المتحدة في حوار مع قيادة القوات بهدف واحد هو ضمان عدم احتجاز الأطفال في مراكز الاحتجاز لفترات زمنية مطولة في غياب نظام إقامة العدل. ورداً على ذلك، أصدرت القيادة أمراً قيادياً إلى كل ضباط الشرطة والضباط العسكريين للقوى الجديدة بإنهاء احتجاز الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها في انتظار استعادة هياكل نظام إقامة العدل. ومنذ تقرير الأخر، جرى تنفيذ أمر القيادة بنجاح، مع رصد منتظم من قبل الأمم المتحدة للسجون ومرافق الاحتجاز في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة لضمان عدم وجود أي أطفال مودعين بها. وواصلت الأمم المتحدة أيضاً نشر الأمر القيادي على نطاق واسع.

جيم - الدروس المستفادة من الحوار لوضع خطط عمل

٣٣ - لا يزال الاستعراض جارياً لتحديد بعض الدروس الرئيسية المستفادة في عملية الحوار مع أطراف الصراع في كوت ديفوار، والاستفادة من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والتقارير السنوي للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح كأدوات في هذه العملية.

٣٤ - ويجري إعداد مزيد من المعلومات في هذا الصدد، بما في ذلك تحليل الجوانب التالية:

(أ) نشر المعلومات إلى أطراف الصراع وإلى كيانات الأمم المتحدة المختصة وجهات فاعلة أخرى معنية بحماية الطفل المتعلقة بقرارات مجلس الأمن، واستنتاجاته وتوصياته؛

(ب) تكامل العمل بين العناصر الفاعلة بالأمم المتحدة وتنسيقه وتقاسمه لكفالة ألا يعرّض الرصد والإبلاغ والحوار مع أطراف الصراع بشأن الانتهاكات البرامج الحالية المعنية بالأطفال للخطر؛

(ج) تحديد محاورين ذوي مصداقية داخل الجماعات المسلحة ممن يتمتعون بالسلطة اللازمة للدخول في حوار وتنفيذ خطط العمل؛

(د) كفالة توافر الموارد في الوقت المناسب، ووجود ترتيبات مؤسسية لاستقبال الأطفال فيما يجري تنفيذ خطط العمل.

خامسا - تعزيز آلية الرصد والإبلاغ والتدريب في مجال حماية الأطفال

٣٥ - تقوم فرقة العمل الوطنية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ، والتي يشارك في رئاستها نائب الممثل الخاص للأمين العام والممثل القطري لليونيسيف، والتي تتألف من جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ذوي الصلة، بعملها بشكل تام منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد تم تعزيز طاقات حماية الطفل في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالموافقة على ١٤ وظيفة إضافية لحماية الأطفال من أجل رصد وتدريب أفراد حفظ السلام والإبلاغ عنهم. وقد نُشر قسم حماية الأطفال في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حالياً في سبعة مواقع في أنحاء البلد، وهي أييدجان وبواكيه، وأودييني، وكوروغو، وبوندوكو، ودويكوي، وسان بيدرو.

٣٦ - ويعمل قسم حماية الأطفال بشكل وثيق مع قسم حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين وغيرهم من أفراد حفظ السلام، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في مجال حماية الأطفال، لرصد الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال على نحو منتظم والتوعية

بحسن السلوك وبناء القدرات على صعيد المجتمع المحلي لتعزيز الوقاية من الممارسات الضارة بالأطفال. وتقوم فرقة العمل المعنية بآلية الرصد والإبلاغ بفرز المعلومات التي تجمعها يوميا وتغذية قاعدة بيانات بها، وتُجمَع التقارير كل شهرين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت اليونيسيف ٢٤ ممثلا لمنظمات غير حكومية محلية على جمع البيانات، وتدعم حاليا وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية لإنشاء قاعدة بيانات وطنية لحماية الطفل لتكون بمثابة أداة لتحليل الوضع وكنظام للإنذار المبكر.

٣٧ - كما تم تعزيز مراقبة سلوك أفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة، وإجراء تحقيقات في موعدها بشأن مزاعم عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين وفقا لنشرة الأمين العام ST/SGB/2003/13 وسياسة المنظمة بشأن "عدم التسامح" في هذا الصدد. وأقام قسم حماية الأطفال في عملية الأمم المتحدة تعاوننا وثيقا مع منظمة "صندوق انقاذ الطفولة - السويد" لتنفيذ التدريب الحالي لأفراد حفظ السلام.

سادسا - التصدي البرنامجي للانتهاكات

٣٨ - أصبح بإمكان فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الوصول إلى أي منطقة في أرجاء البلد، وتقوم بتنفيذ مجموعة من البرامج لمعالجة الانتهاكات الخطيرة وتوفير الاحتياجات الأساسية للأطفال، والتوعية على المستوى المجتمعي، ودعم وبناء قدرات السلطات الوطنية.

٣٩ - ويستفيد حاليا من برامج اليونيسيف ما مجموعه ٣٦٥ ٢ طفلا ضعيفا. وتتم هذه البرامج بالتعاون مع شركاء محليين ووكالات تشمل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والبنك الدولي. وتشمل الأنشطة تقدم المساعدة في مجال المشورة النفسية - الاجتماعية، وإعادة الإحاق بالمدارس والتدريب المهني. وتدير أيضا لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة إنقاذ الطفولة واليونيسيف، برامج يستفيد منها ٥٠٠ طفل سُرحوا بمبادرة ذاتية كانوا ملحقين بقوات ومجموعات مسلحة في مناطق تقع تحت سيطرة قوات الدفاع والأمن - القوى الجديدة. ومن بين هؤلاء الأطفال، يدرس ٤٠٠ طفل في مراكز تدريب مهني وعاد ١٠٠ طفل إلى المدارس.

٤٠ - وتتطلب إعادة إدماج الأطفال المتأثرين بالصراع برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تدعمها موارد كافية. وبوجه خاص، فمن الأهمية كفالة آليات متابعة ورصد للتخفيف من خطر عودة انضمام الأطفال إلى الجماعات المسلحة. وتشمل الجهود الجارية

وضع مشاريع لمراكز التدريب المهني في أنحاء البلد للأطفال الذين كانوا في القوات والجماعات المسلحة، وهي مبادرة أطلقها قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية الأمم المتحدة بالتشاور مع اليونيسيف. كما تُبذل حاليا جهود لحشد الموارد اللازمة في إطار فريق التنسيق الإقليمي المشترك بين الوكالات لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤلف من الجهات المانحة الرئيسية في ذلك الميدان.

٤١ - ومع توقف برنامج البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٤ بسبب عدم تسديد الديون المتأخرة، واصلت المنظمة تمويل مختلف الأنشطة الرائدة لدعم الفئات الضعيفة من السكان. وبالتعاون مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية المحلية، ساعد البنك أكثر من ٥٠٠ طفل في الانتقال من المعسكرات التي يعيشون بها والعودة إلى المدارس أو إلى التدريب المهني. ومنذ توقيع اتفاق واغادوغو للسلام، يعمل البنك الدولي مع حكومة كوت ديفوار على إعداد مشروع لتسوية الديون السابقة التي تبلغ قرابة ١٢٠ مليون دولار، لدعم خططها للانتعاش من الأزمات. وسيهدف أحد العناصر الرئيسية إلى إعادة الإدماج الاقتصادي للشباب المعرضين للخطر، لا سيما الشباب المرتبطين بجماعات مسلحة. وسيستخدم قرابة ٤٠ مليون دولار لدعم برامج التدريب المهني وخلق فرص عمل للشباب.

٤٢ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم الغذائي البالغ الأهمية إلى جميع فئات الأطفال الضعفاء. وفي عام ٢٠٠٦، ساعدت المنظمة قرابة ٩٣٦ ٨٤٠ طفلا، بما في ذلك من خلال برنامج التغذية المدرسية الموسع الذي يستهدف، ضمن فئات أخرى، الأطفال المسرّحين من القوات والجماعات المسلحة، والذين شاركوا في الحرب، والأيتام بسبب الحرب وفيروس نقص المناعة البشرية، وأطفال الشوارع، والأطفال المنفصلين عن ذويهم. وفي عام ٢٠٠٧، بدأ برنامج الأغذية العالمي برنامجا جديدا طويل الأجل للإغاثة والإنعاش، والذي يقدم مساعدات غذائية إلى ٣٩٤ ١ طفلا ملحقين بجماعات مسلحة، و ٥٠٠ طفل من ضحايا الاتجار، و ٥٠٠ طفل من ضحايا الإعتداءات الجنسية، لدعم خطة عمل حماية الطفل التي تدار بصورة مشتركة بواسطة اليونيسيف والبرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيساعد البرنامج أيضا ٣٠٠٠ طفل يتيم من جراء فيروس نقص المناعة البشرية.

٤٣ - وتتركز اليونيسيف على تدخلات الوقاية والاستجابة لمعالجة العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال حملة لزيادة الوعي؛ وتدريب العاملين في المجالات الصحية والاجتماعية والقضاء؛ وإنشاء شبكات حماية مجتمعية؛ وتوفير المساعدة النفسية - الاجتماعية والطبية والقانونية. ومنذ عام ٢٠٠٦، مولت اليونيسيف إعادة تأهيل ٦٠ مدرسة في بواكيه،

وكور هوغو، وبوندوكو، ومان، وأوديني، وسان بيدرو، بالإضافة إلى ١٦ مرفقا صحيا، أساسيا في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة. وفي عام ٢٠٠٧، ساعدت اليونيسيف وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية في إعادة تأهيل وإعادة فتح المراكز الاجتماعية التي أغلقت أو ألحق بها الضرر أثناء الأزمة. ولدعم برامج اليونيسيف، وافقت عملية الأمم المتحدة على إعادة تأهيل ٢٧ مدرسة و ٨ مراكز صحية من خلال المشاريع ذات الأثر السريع للسنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٤٤ - وتركز منظمات غير حكومية مثل صندوق إنقاذ الطفولة بالسويد على الحماية والمساعدة في سياق مبادرات التعليم. وتشمل أنشطة البرامج الرئيسية إعادة تأهيل المدارس، وتوزيع مجموعات الأدوات المدرسية، وتدريب المعلمين، ولجان الإدارة المدرسية، والمشاركة في وضع تدابير لحماية الأطفال. وفي عام ٢٠٠٦، استفاد قرابة ١٤ ٥٠٠ طفل من هذه البرامج، ويتوقع أن يستفيد ٣٠ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠٠٧. ويعمل صندوق إنقاذ الطفولة بالسويد مع ٧٠ لجنة مجتمعية لحماية الأطفال و ٥٧ فريقا للأطفال وقدم دعمه للحكومة من خلال تدريب ٢٧ مرشدا اجتماعيا كمدرسين على حقوق الطفل وحمايتها. ويدير صندوق إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة برامج مماثلة في غرب كوت ديفوار، ودعم إعادة إدماج الأطفال الجنود الذين كانوا في القوات والجماعات المسلحة. واضطلعت المنظمة بحملة توعية واسعة بشأن حقوق الطفل وحمايته وقامت بتدريب منظمات غير حكومية محلية، ولجان حماية الطفل، ونواد للأطفال، وأفراد الجيش والشرطة. وتركز لجنة الإنقاذ الدولية على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك من خلال حملات التوعية وإنشاء آليات إحالة لتقديم الخدمات للضحايا.

٤٥ - وقد واجهت الاستجابات البرنامجية لمساعدة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح عقبات بسبب التأخير في إعادة نشر الإدارة في المناطق التي تخضع لسيطرة القوات الجديدة. وغالبا ما يفتقر موظفو الخدمة المدنية إلى الثقة في العودة إلى هذه المناطق لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن. ومن شأن استعادة هياكل نظام إقامة العدل أن يساعد في الجهود المبذولة لحماية الأطفال، وإعادة الثقة بين العاملين في الحكومة ويعجل في نهاية الأمر في إعادة نشر الإدارة بشكل كامل.

اللجنة الوطنية للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح

٤٦ - بغية كفالة المراعاة التامة لشواغل الأطفال عند تنفيذ اتفاق واغادوغو للسلام وطوال عملية السلام، دخلت الأمم المتحدة في حوار مع الحكومة بشأن تشكيل وإمكانية إنشاء لجنة وطنية للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وستمثل هذه اللجنة منبرا مؤسسيا ذا ملكية وطنية

لحماية الطفل، لكفالة إيلاء الأولوية للأطفال في المؤسسات والعمليات الوطنية، بما في ذلك تخصيص موارد كافية. وسوف تدعم الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية لحماية الأطفال الجهود التي تبذلها هذه اللجنة.

سابعاً - التوصيات

٤٧ - أحث جميع الأطراف المعنية على أن تنفذ، على سبيل الأولوية، التوصيات الواردة في تقرير الأول عن حالة الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار (S/2006/835) وما تلاه من نتائج وتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/7). وأطلب من ممثلي الخاص لكوت ديفوار، أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، المتابعة الفعالة لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة بما في ذلك تعزيز مراقبة الانتهاكات والإبلاغ عنها، وكفالة استجابة منسقة لهذه المسألة.

٤٨ - ولا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء انتشار ثقافة الإفلات من العقاب بشأن الانتهاكات ضد الأطفال. وأدعو السلطات المعنية لاتخاذ وإعلان تدابير ملموسة لمعالجة هذا الشاغل، بما في ذلك إجراء تحقيقات صارمة وفي حينها لهذه الحوادث ومحاكمة مرتكبيها.

٤٩ - وأرحب بالتدابير التي اتخذتها القوات الجديدة ومجموعات الميليشيات بالتعاون مع الأمم المتحدة ومع البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التنفيذ الكامل لخطط العمل المتفق عليها مع الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على التوالي، لوضع حد لإلحاق الأطفال بالقوات التابعة لها. وأدعو هذه الأطراف إلى التقيد بهذه الالتزامات والاستمرار في عدم إعاقة الأمم المتحدة عن الوصول إلى مناطقها العسكرية للتحقق من ذلك. وأحث هيئات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة الرصد المنتظم وتقديم تقارير عن الامتثال، وإعداد الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات بشأن الحوار وعملية خطة العمل.

٥٠ - ولا أزال أشعر بقلق عميق إزاء انتشار العنف الجنسي، لا سيما العنف ضد الفتيات في كوت ديفوار، وأحث الحكومة على إعداد خطة عمل وطنية لمعالجة هذه المسألة كمسألة ذات أولوية عاجلة. وقد تشمل هذه الخطة، حملة توعية متضافرة؛ والتدريب وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والاجتمعي من أجل تعزيز حماية ومساعدة الضحايا؛ والتحقق الصارم وفي حينه والمحاكمة على جرائم العنف الجنسي. وينبغي للأمم المتحدة والجهات المانحة أن تدعم الحكومة في إعداد وتنفيذ خطة العمل هذه.

٥١ - وأرحب بتوقيع اتفاق واغادوغو للسلام، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى كفالة أن تحظى المسائل التي تتعلق بالأطفال بالاهتمام التام طوال مراحل تنفيذ الاتفاق والانتعاش بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار. وأشجع حكومة كوت ديفوار، بدعم من الأمم المتحدة، على اتخاذ ووضع ترتيبات مؤسسية مناسبة لكفالة أن يتمتع الأطفال بالأولوية في عمليتي بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية.
